● أخبار قصيرة

أزمة ذخائر تهدد جاهزية الجيش الأميركي

كشف تقرير لصحيفة نيويورك تايمز عن تراجعٍ خطير في مخزونات الذخيرة الأميركية بعد استهلاك كميات ضخمة من الصواريخ المتقدمة، ما دفع الإدارة الأميركية لطلب تمويل إضافي بقيمة ٧٠ مليار دولار لتعويض النقص. استخدمت القوات الأميركية أكثر من ألف صاروخ توماهوك ونحو ١١٠٠ صاروخ كروز بعيد المدى، إضافةً إلى ١٢٠٠ صاروخ باتريوت، في عدوانها على إيران، ما أدى إلى انخفاض المخزون إلى مستويات وصفت بأنها مقلقة. وتشير مراكز بحثية إلى أنّ هذا الاستنزاف قد يؤثر على الجاهزية الأميركية في مناطق حساسة. وتسعى شركات السلاح لرفع الإنتاج عبر تقنيات جديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد.

تصعيد جديد في الضفة مع اعتقالات وهجمات للمستوطنين

شهدت الضفة الغربية موجة اعتداءات جديدة تمثلت في اعتقال قوات الاحتلال عشرة فلسطينيين شرق رام الله، بالتزامن مع هجمات شنها مستوطنون شملت إحراق أراضٍ زراعية وأشجار زيتون تضرر منها نحو عشرة دونمات. وانتشرت قوات الاحتلال بكثافة في محيط قرية برقة وامتدت الاعتداءات إلى منازل ومناطق محيطة.
كما اندلعت مواجهات في بيت ريما، واقتحمت القوات قرى في رام الله ونابلس وبيت لحم وجنين، مع نصب حواجز إضافية. ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، أسفر التصعيد عن أكثر من ألف شهيد وآلاف الجرحى والمعتقلين، وسط تحذيرات فلسطينية من أن هذه الممارسات تمهد لضم الضفة الغربية رسمياً.

اتفاق تجاري يُعيد تشكيل العلاقة الاقتصادية عبر الأطلسي

أقرّ الاتحاد الأوروبي اتفاقاً تجارياً جديداً مع الولايات المتحدة يُعيد تنظيم الرسوم بين الجانبين، عبر إلغاء الرسوم الأوروبية على السلع الصناعية الأميركية مقابل سقف جمركي أميركي بنسبة ١٥٪ على صادرات أوروبية واسعة. يهدف الاتفاق إلى تجنب تصعيد تجاري وحماية سلاسل الإمداد، مع ارتباطه باعتبارات سياسية وأمنية.
تستفيد الولايات المتحدة من دخول أوسع لمنتجاتها الصناعية والزراعية، بينما تحافظ أوروبا على استثناءات لقطاعات الطيران والسيارات والأدوية. في المقابل، تواجه قطاعات أوروبية مثل الزراعة والصلب والألمنيوم ضغوطاً متزايدة. ويظل الاتفاق مؤثراً في واحدة من أكبر العلاقات التجارية عالمياً. ويثير الاتفاق نقاشاً واسعاً حول تأثيره على التنافسية الأوروبية والمستهلكين في الجانبين على مدى طويل.

يُكرس الهيمنة ويعيد رسم الحدود بالقوة

تصعيد الاحتلال في الجنوب السوري.. خروقات وتوغلات لفرض واقع أمني جديد

الوفاق/ يشهد الجنوب السوري مرحلة حساسة من التصعيد الصهيوني، تتجلى في تحركات عسكرية متكررة وتوغلات برية داخل القرى الحدودية، إلى جانب ممارسات تضييقية تستهدف المدنيين والإعلاميين على حدٍ سواء. هذا التصعيد لا يمكن النظر إليه كأحداث منفصلة، بل كجزء من استراتيجية متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية في المنطقة، وفرض قواعد اشتباك جديدة تتناسب مع رؤية الاحتلال لمستقبل الحدود السورية. وفي ظل غياب تغطية إعلامية كافية، تتفاقم معاناة السكان الذين يجدون أنفسهم أمام واقع أمني واقتصادي خانق، يترافق مع محاولات منهجية لطمس الحقيقة ومنع توثيق الانتهاكات.

التوغلات البرية وتوسيع نقاط التفتيش

تزايدت في الأسابيع الأخيرة وتيرة التوغلات الصهيونية داخل القرى السورية المحاذية لخط الفصل، حيث شهدت محافظتا القنيطرة ودرعا ما يقارب ستين اعتداءً في فترة قصيرة. هذه التحركات لم تعُد تقتصر على عمليات استطلاع أو مراقبة، بل تحولت إلى وجود ميداني مباشر داخل الأراضي السورية، يتجسد في دخول دوريات عسكرية إلى عمق القرى، وإقامة نقاط تفتيش مؤقتة، واستجواب المدنيين في الطرقات والمنازل.
في ريف درعا الغربي، توغلت دورية صهيونية قرب بئر الغبيطي على طريق كويا، قبل أن تنسحب نحو قرية معرية التي باتت تشهد توغلات شبه يومية. أمّا في القنيطرة، فقد أصبحت نقاط التفتيش المؤقتة جزءاً من المشهد اليومي، إذ تُستخدم لاستجواب السكان والتضييق عليهم، في محاولة واضحة لفرض حضور عسكري دائم داخل المنطقة العازلة. هذه التحركات تعكس رغبة الاحتلال في اختبار ردود الفعل، وقياس قدرة السكان على التكيف مع وجوده، تمهيداً لمرحلة أكثر عمقاً من السيطرة الميدانية.

استهداف المزارعين وتعطيل مصادر المياه

لم يقتصر الضغط الصهيوني على الجانب الأمني، بل امتد ليشمل الجانب الاقتصادي والمعيشي للسكان. فقد عمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل بئر المياه المغذي لقرية معرية، ما أدى إلى أزمة حقيقية في تأمين المياه للأهالي. كما جرى منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم القريبة من النقاط العسكرية الصهيونية، بعد تصنيفها كمناطق «محظورة»، الأمر الذي حرمهم من محاصيلهم في موسم الحصاد. هذا النوع من التضييق لا يبدو عشوائياً، بل يعكس سياسة تهدف إلى إضعاف قدرة السكان على الصمود، عبر ضرب مصادر رزقهم الأساسية. كما طالت الإجراءات الرعاة وأصحاب المناحل الذين باتوا يخضعون لرقابة مشددة، ولا يُسمح لهم بالتحرك إلا في أوقاتٍ محددة، ما يجعل حياتهم اليومية رهينة لإرادة الاحتلال.
إنّ تعطيل دورة الحياة الاقتصادية في الجنوب السوري يُشكل أحد أخطر أوجه الخرق الصهيوني، لأنه يستهدف البُنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ويخلق حالة من الإحباط والضغط النفسي لدى السكان.

استطلاع التلال الحاكمة ومحاولة تغيير الطبوغرافيا الأمنية

شهدت الأيام الماضية عودة الاحتلال إلى استطلاع التلال الاستراتيجية في حوض اليرموك والقنيطرة. في تلّة المُغَر، سُجل توغل عسكري تخلله إطلاق قنابل دخانية، بينما شهدت تلّة أبو قبيس توغلاً استمر اثنتي عشرة ساعة بدبابتين قبل انسحابهما نحو تلّة أحمر غربي، التي تُعد نقطة عسكرية متقدمة. هذه التحركات تشير إلى محاولة صهيونية لربط التلال الحاكمة ببعضها، بهدف تشكيل طوق عسكري يتيح لها مراقبة أوسع للمنطقة، ويمنحها قدرة أكبر على التدخل السريع. كما تعكس رغبة الاحتلال في تغيير المزايا الطبوغرافية للمنطقة العازلة، بما يضمن له حرية حركة أكبر، ويحد من قدرة أي قوة محلية على بناء بنية عسكرية مضادة.
إنّ هذا السلوك يعكس استراتيجية «منع التمكين»، التي تهدف إلى منع أي طرف سوري من إعادة بناء قوة عسكرية قادرة على تهديد الاحتلال مستقبلاً.

تجريف الأراضي وإنشاء طرق جديدة

في إطار السعي إلى تغيير الواقع الجغرافي والأمني، قامت آليات الاحتلال بتجريف مساحات واسعة من الأراضي قرب بلدة الرفيد، بهدف إنشاء طرق جديدة بمحاذاة السلك الفاصل بين الجولان المحتل والمنطقة العازلة. هذه الطرق كانت تُستخدم سابقاً من قبل قوات اليوندوف، ما يعني أنّ الاحتلال يسعى إلى تحويلها إلى ممرات عسكرية خاصة به، تتيح له التحرك بسهولة داخل الأراضي السورية.
إنّ إنشاء هذه الطرق يشكل خرقاً واضحاً لاتفاقيات الفصل، ويعكس رغبة الاحتلال في تثبيت وجود طويل الأمد، عبر بُنية تحتية عسكرية يصعب التراجع عنها مستقبلاً.

استهداف الإعلاميين ومحاولة تغييب الحقيقة

من أخطر التطورات الأخيرة انتقال الاحتلال إلى استهداف الإعلاميين العاملين في الجنوب السوري. فقد سُجلت أربع حالات مداهمة لمنازل صحافيين في فترة قصيرة، جرى خلالها استجوابهم حول طبيعة عملهم، وتفتيش أجهزتهم، ومنعهم من استخدام طائرات التصوير أو توثيق تحركات الدوريات.
كما طلبت قوات الاحتلال من الأهالي منع أي شخص من تصوير الدوريات أو الإبلاغ عنها، ملوّحةً بعقوبات في حال المخالفة. هذا السلوك يعكس محاولة واضحة لفرض تعتيم إعلامي على ما يجري، ومنع نقل الحقيقة إلى الخارج، بما يتيح للاحتلال تنفيذ خروقاته دون رقابة أو مساءلة.
إنّ استهداف الإعلاميين يُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويكشف عن نية الاحتلال في تحويل الجنوب السوري إلى منطقة مغلقة إعلامياً، تُدار وفق قواعد يفرضها وحده.
ختاماً تكشف التطورات المتسارعة في الجنوب السوري عن مرحلة جديدة من التصعيد الصهيوني، تتجاوز الخروقات التقليدية إلى محاولة منهجية لإعادة تشكيل الواقع الأمني والجغرافي والاجتماعي للمنطقة. ومن خلال التوغلات البرية، وتعطيل مصادر المياه، واستهداف المزارعين، وتجريف الأراضي، وملاحقة الإعلاميين، يسعى الاحتلال إلى فرض واقع جديد يصعب تغييره مستقبلاً. وفي ظل غياب التغطية الإعلامية الكافية، تبقى مسؤولية توثيق هذه الانتهاكات ونقلها إلى الرأي العام ضرورة ملحة، لمنع تحويل الجنوب السوري إلى ساحة مفتوحة أمام خروقات لا تجد من يفضحها أو يواجهها.

تكشف التطورات المتسارعة في الجنوب السوري عن مرحلة جديدة من التصعيد الصهيوني، تتجاوز الخروقات التقليدية إلى محاولة منهجية لإعادة تشكيل الواقع الأمني والجغرافي والاجتماعي للمنطقة

روسيا.. العقوبات الغربية فشلت والهجوم الاقتصادي لم يحقق أهدافه

أكد سفير المهام الخاصة في وزارة الخارجية الروسية ألكسندر تروفيموف أنّ الضغوط الغربية التي استهدفت روسيا مالياً واقتصادياً لم تحقق أهدافها، مشيراً إلى أنّ موسكو تمكنت من الصمود أمام ما وصفه بـ«الهجوم الخاطف» الذي حاولت الدول الغربية عبره إحداث شلل سريع في الاقتصاد الروسي. وفي مقابلة مع وكالة «تاس» على هامش منتدى «فالداي» للحوار، أوضح تروفيموف أنّ قدرة روسيا على تجاوز هذه المرحلة جاءت نتيجة الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة الروسية، إلى جانب تماسك المجتمع ودوائر الأعمال، ما جعل محاولات خنق البلاد اقتصادياً محكومة بالفشل منذ بدايتها.
وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أنّ تأثير العقوبات لا يمكن إنكاره بالكامل، فهي تترك آثاراً وتفرض تحديات، إلا أنّ جوهر المسألة يكمن في أن الدول الغربية لم تتمكن من تحقيق أهدافها السياسية من خلالها. وبرأيه، فإنّ هذه الإجراءات ليست سوى أدوات ضغط تُستخدم ضد الدول التي تعتبرها القوى الغربية منافسة أو خصماً جيوسياسياً، مضيفاً أنّ ما يجري مع روسيا هو محاولة لإجبارها على تقديم تنازلات سياسية والقبول بشروط تُفرض عليها من الخارج، وهو ما لم يتحقق ولن يتحقق وفق تعبيره.
ولفت تروفيموف إلى أنّ روسيا ليست الدولة الوحيدة التي تواجه هذا النوع من العقوبات، رغم أنها تُعد من أكثر الدول استهدافاً بها. وذكّر بأنّ دولاً مثل بيلاروس كانت قد خضعت لعقوبات واسعة قبل روسيا، كما أنّ كوبا تعاني منذ عقود من حصار اقتصادي طويل الأمد، في حين تتعرض الصين لضغوط متزايدة في السنوات الأخيرة. ويرى أنّ هذا النهج يعكس سياسة غربية ثابتة تقوم على استخدام العقوبات كوسيلة لإضعاف الخصوم بدلاً من الحوار أو التفاهم. وتأتي تصريحات تروفيموف في وقتٍ تواصل فيه الدول الغربية فرض حزم جديدة من العقوبات على روسيا منذ بدء العملية العسكرية في أوكرانيا، مستهدفةً قطاعات حيوية تشمل المال والطاقة والتكنولوجيا والنقل الجوي، وسط دعوات متكررة لتشديد الإجراءات. ورغم ذلك، تمكنت موسكو من إعادة توجيه صادراتها النفطية نحو الأسواق الآسيوية، وخاصةً الصين والهند، ما ساعدها على امتصاص جزء كبير من الصدمة. كما ساهمت إجراءات الطوارئ الحكومية في الحد من التضخم ومنع حدوث اضطرابات حادة في النظام المصرفي. وفي موازاة ذلك، كثفت الدبلوماسية الروسية جهودها لفضح ما تصفه بـ«الافتراءات الغربية» حول تأثير العقوبات، مؤكدةً أنّ الرواية التي يروجها الغرب لا تعكس الواقع الاقتصادي داخل روسيا. وتعتبر موسكو أنّ استمرارها في العمل وتكيّفها مع الظروف الجديدة دليل على فشل الاستراتيجية الغربية التي كانت تراهن على انهيار سريع للاقتصاد الروسي.

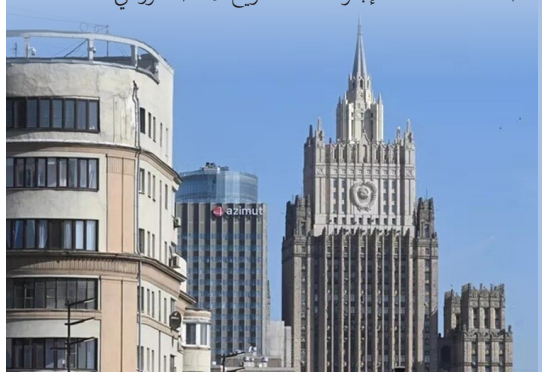

تصعيد صهيوني يقابله ثبات لبناني رغم الاتفاق السياسي

يشهد الجنوب اللبناني لحظة شديدة التعقيد، حيث يتقاطع المسار السياسي مع واقع ميداني متوتر. فبينما جرى توقيع اتفاق إطار المرفوض من اللبنانيين بين لبنان والعدو الصهيوني برعاية أمريكية، تواصل قوات الاحتلال تنفيذ خروقات واسعة داخل الأراضي اللبنانية، ما يعكس فجوة كبيرة بين الخطاب السياسي والواقع على الأرض.
في بلدة عين عرب الحدودية، نفذت القوات الصهيونية سلسلة اعتداءات جديدة تمثلت في اختطاف مزارعين كانوا يعملون في أراضيهم، قبل اقتيادهم إلى داخل فلسطين المحتلة، بالتزامن مع عمليات تمشيط داخل الأحياء وإحراق منازل بعد عودة سكانها إليها. هذه الممارسات تأتي امتداداً لانتهاكات متكررة منذ بدء العدوان الصهيوني، وتُعدّ اعتداءات مباشرة على المدنيين ومحاولة لفرض واقع جديد عبر الضغط على السكان ومنعهم من العودة إلى أراضيهم.
ورغم إعلان جيش العدو الصهيوني عن تقليص قواته في الجنوب وإعادة تدوير الألوية بين غزة والحدود اللبنانية، فإنّ الخطاب السياسي الصهيوني يذهب في اتجاهٍ مختلف. فقد أكد رئيس وزراء العدو الصهيوني أنّ قواته ستبقى في الشريط الحدودي ما دام حزب الله يحتفظ بسلاحه، في إشارةٍ واضحة إلى أنّ الانسحاب ليس مطروحاً فعلياً، وأنّ الاحتلال يسعى إلى تكريس وجوده العسكري تحت ذرائع أمنية. وفي المقابل، تستمر المقاومة في التأكيد على تمسكها بخياراتها الدفاعية، معتبرةً أنّ أي اتفاق لا يوقف الاعتداءات ولا يضمن حماية الأرض لا يمكن التعويل عليه. ورغم كل الضغوط، يظهر الجنوب قدرةً واضحةً على الصمود، في مواجهة محاولات الاحتلال فرض معادلات جديدة بالقوة.